



بتراجع 25%.. فازت بها 16 شركة من خلال 60 عقداً

900 مليون دينار قيمة عقود الشركات المدرجة في 2020

■ قيمة العقود النفطية تصدر بـ 466 مليون دينار وتشكل 53% من الإجمالي ■ «المشتركة» استحوذت على 24% من القيمة بـ 215 مليون دينار
■ 108 ملايين دينار قيمة العقود الخارجية التي فازت بها شركات كويتية ■ «نفط الكويت» الأكثر طرحاً للمناقصات خلال العام بـ 345 مليون دينار



«ميد»: 15 مليار دولار التدفقات الأجنبية للسوق في 2019

الاستثمار الأجنبي في «البورصة».. قفزة بـ 3 مليارات دولار في 10 سنوات

البلد	2010	2019
الكويت	11,9	14,9
الجزائر	19,5	32,0
البحرين	15,2	30,1
مصر	73,1	126,6
العراق	8,0	N/A
الأردن	22,0	36,2
لبنان	44,3	68,31
ليبيا	16,3	18,5
المغرب	45,1	66,5
عمان	15,0	31,3
قطر	30,5	31,1
السعودية	176,4	236,2
فلسطين	2,2	2,8
سورية	9,9	10,7
تونس	31,4	29,5
الإمارات	63,9	154,1
اليمن	4,9	1,9
الإجمالي	589,4	890,5

مستوى 890,5 مليار دولار في عام 2019، وقد تصدرت مصر القائمة خارج دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 136,6 مليار دولار، وتلتها لبنان والمغرب بواقع 68 مليار دولار و66,5 مليار دولار على التوالي. وقالت المجلة في تحليل بقلم محرر شؤون الاستثمار جيمس غافن إن استقطاب رأس المال الأجنبي أصبح تحدياً لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مينا، حيث أدى الوباء إلى تشديد الخناق على المستثمرين الذين يتوجهون بأنظارهم للأسواق الخارجية. وتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تداعيات فيروس كورونا وبنيته تصل إلى 40% في عام 2020، وذلك لم يتعد الاستثمار الأجنبي المباشر تريليون دولار لأول مرة منذ عام 2005. كما تجرعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 49% في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بعام 2019. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر مجدداً بنسبة 5-10% في عام 2021.

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية لسوق الأسهم الكويتية ارتفعت في عام 2019 إلى 14,9 مليار دولار، من 11,9 مليار دولار في 2010، مسجلة ارتفاعاً نسبته 25% خلال الـ 10 سنوات الماضية، ومع ذلك فقد حلت الكويت بالمركز الأخير خليجياً من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية لسوق الأسهم. وفيما يخص التدفقات الأجنبية لأسواق الأسهم بالمنطقة، فقد تصدرت السعودية القائمة خليجياً وبالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 236 مليار دولار، وتلتها الإمارات ثانياً بـ 154 مليار دولار، ثم عمان بالمركز الثالث بـ 31,3 مليار دولار، وجاءت قطر بالمركز الرابع بـ 31,1 مليار دولار، ثم البحرين في المركز الخامس بـ 30,1. وأخيراً الكويت في المركز السادس والأخير. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط، فقد ارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أسواق الأسهم بمنطقة الشرق الأوسط من 589,4 مليار دولار في 2010، ليلبغ

مناقصات بقيمة 130 مليون دينار بنسبة 15% من القيمة. بلغت قيمة المناقصات الخارجية التي فازت بها الشركات الكويتية خلال العام الماضي 108 ملايين دينار تشكل 12% من الإجمالي. وظهر من خلال إحصائية «الأنباء» أن المشاريع النفطية جاءت في الصدارة من حيث القيمة، إذ بلغت قيمة 16 عقداً نحو 466 مليون دينار تشكل نحو 53% من الإجمالي. حلت في المرتبة الثانية المناقصات الإنشائية، حيث بلغت قيمة 16 عقداً نحو 270 مليون دينار تشكل 31% من القيمة الإجمالية. جاءت في المرتبة الثالثة من حيث القيمة، المناقصات اللوجستية بـ 76 مليون دينار تشكل 9% من إجمالي القيمة. حلت المناقصات الخدمية في المرتبة الرابعة، بقيمة 35 مليون دينار تشكل 4% من القيمة. جاءت في المرتبة الخامسة المناقصات الكهربائية، إذ بلغت قيمتها 26,5 مليون دينار تمثل نسبة 3% من الإجمالي. في المرحلة السادسة جاءت المناقصات الصحية، بقيمة 2,8 مليون دينار تشكل 0,4% من إجمالي المناقصات التي فازت بها الشركات المدرجة والمتابعة لها على مدار 2020.

الاقتصادي بشكل كبير. تصدرت المجموعة المشتركة الشركات الفائزة بعقود خلال 2020، وذلك بترسية 7 عقود قيمتها 215 مليون دينار تشكل 24% من القيمة الإجمالية. في المرتبة الثانية جاءت شركة نابيسكو بـ 3 مناقصات بقيمة إجمالية 120,1 مليون دينار، تشكل 13,5% من إجمالي قيمة العقود. ثالثاً، حلت شركة عربي القابضة بعقد نفطي بقيمة 95 مليون دينار، تشكل 11% من الإجمالي. رابعاً، جاءت شركة الامتياز بفوزها بـ 8 عقود بقيمة 76,2 مليون دينار تشكل قرابة 9% من الإجمالي. في المرتبة الخامسة، حلت شركة المعامل بفوزها بـ 8 عقود قيمتها 51 مليون دينار، تشكل نحو 6% من الإجمالي. على مستوى الجهات المحلية الأكثر طرحاً للمناقصات، جاءت شركة نفط الكويت بالصدارة، وذلك من خلال طرح 12 مناقصة قيمتها 345 مليون دينار بنسبة 39% من الإجمالي. تلتها وزارة الأشغال بالمرتبة الثانية، وذلك من خلال طرح 7 مناقصات بقيمة 140 مليون دينار تشكل نحو 16% من الإجمالي. ثم شركة البترول الوطنية من خلال طرح 5

شريف حمدي

ألقت تداعيات جائحة «كورونا» بظلال سلبية على مستوى المناقصات التي فازت بها الشركات الكويتية المدرجة في البورصة والمتابعة لها خلال 2020 جراء انكماش النشاط الاقتصادي، إذ تراجع قيمة العقود بنهاية العام المنقضي بنسبة 25%، وذلك مقارنة مع العام 2019، حيث قدرت قيمة العقود في العام الماضي بنحو 900 مليون دينار، فيما بلغت في العام الذي سبقه 1,2 مليار دينار. وفيما يلي أبرز النتائج التي تظهرها إحصائية أعدتها «الأنباء» حول مناقصات العام الماضي: فازت 16 شركة كويتية بمرجعة وتابعة لها بالعقود البالغ عددها 60 عقداً، مقارنة مع 14 شركة فازت بـ 50 عقداً في العام قبل الماضي. فترة الربع الأول كانت الأفضل بعقود قيمتها 350 مليون دينار بنسبة قريبة من 40% من الإجمالي، تلتها فترة الربع الأخير بقيمة 246 مليون دينار تشكل نحو 28%، ثم فترة الربع الثالث بعقود قيمتها 130 مليون دينار وتشكل نحو 15%، فيما كان الربع الثاني الأقل من حيث القيمة بـ 150 مليون دينار نظراً لأنها شهدت ذروة تفشي فيروس كورونا وإغلاق النشاط

مع 10 شركات محلية وعالمية.. فازت بها «سينوبيك» بـ 10 منصات و«برقان لحفر الآبار» و«الكويتية للحفريات» بـ 4 لكل منهما

«نفط الكويت» ترسي عقود 31 برج حفر بـ 1,15 مليار دولار

أحمد مغربي

حسّمت شركة نفط الكويت نهاية الأسبوع الماضي ترسيات عقود توريد 31 برج حفر مع 10 شركات محلية وعالمية بقيمة 350 مليون دينار (ما يعادل 1,15 مليار دولار). وقالت مصادر نفطية رفيعة المستوى في شركة نفط الكويت لـ «الأنباء» إن منصات الحفر متعددة الأحجام تتراوح بين (HP 550) و(HP 1000)، كما تم تقسيم تلك الشركات على عدة فئات بحسب قدراتها الفنية في تقديم الأبراج، حيث فازت شركة سينوبيك الصينية بتوريد 10 منصات حفر، وستقوم شركة برقان لحفر الآبار بتوريد 4 أبراج حفر والشركة الكويتية للحفريات (كي دي سي) بـ 4 أبراج حفر، أما باقي الشركات والبالغ عددها 7 شركات ستقوم بتوريد برجي حفر فقط لكل منها. وتكرت المصادر أن الشركات الأجنبية التي فازت بعمليات التوريد هي أم بي بتروليوم وبي آر ماريوت وسي أن بي سي بوهاي وجريت ووال والمصرية للحفر وسينو ثروة المصرية، مشددة على أن عمليات الترسية التي جرت روعي فيها جميع الخيارات المتاحة للترسية مع الأخذ بالاعتبار المساواة بالمنافسة فيما بين الشركات. وقالت المصادر إن العقد الذي يمتد لنحو 5 سنوات يأتي ضمن جهود الشركة للتوسع في عمليات الحفر والتنقيب والتطوير في استراتيجيتها 2040، وتنفيذ برنامج مكثف لتطوير المكامن النفطية حديثة الاستكشاف. وبين أن الشركة تخطط لحفر نحو 400 بئر جديدة للنفط الخام والغاز غير المصاحب في كل حقول الشركة. وأشارت إلى أن أبراج الحفر الجديدة ستؤدي إلى تحسين طاقة الشركة عن طريق تعزيز قدرتها على استخدام أسلوب الحفر الموجه وحفر المياه. وتسعى شركة نفط الكويت في الوقت الحالي إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه استراتيجية الكويت لرفع الطاقة الإنتاجية للبلاد إلى 4 ملايين برميل من النفط الخام يومياً بحلول 2040 من نحو 3,15 ملايين برميل يومياً حالياً. وأشار إلى أن أحد أهم التحديات التي تواجهها الشركة يتمثل في زيادة أسطول أبراج الحفر لتعزيز القدرة على تحقيق التوجهات الاستراتيجية. وحددت نفط الكويت على الشركات الفائزة ضرورة تزويدها بعمالة فنية ماهرة ذات خبرات ميدانية لا تقل عن 7 سنوات سواء لصيانة الأبراج أو الميكانيكا والكهرباء، أما التشغيل لمعدات الحفر والتحكم الآلي فحددها بعاملين في السوق المحلي. إلى ذلك، أشارت المصادر بترسية العقود الضخمة في هذا التوقيت الصعب الذي تمر به الصناعة النفطية جراء جائحة كورونا وانعكاسها على كل الأنشطة الاقتصادية، مشيرة إلى أن تلك العقود تعتبر الأكبر على الإطلاق لتوريد منصات الحفر المختلفة الأحجام.

بعض الشركات الأجنبية فازت ببرجي حفر لكل منها.. والترسية جاءت وفقاً للمساواة والمنافسة العقود تعد الأكبر لتوريد منصات الحفر بعد انتشار «كورونا» وتدعم أعمال الشركة الإنتاجية



الرشيد لـ «الأنباء»: 8 إلى 10 مليارات دينار العجز المتوقع في الميزانية للعام المالي الحالي

باهي أحمد

قال رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية عبدالوهاب الرشيد في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن العجز في الميزانية للعام المالي الحالي قد يتراوح ما بين 8 إلى 10 مليارات دينار. وأضاف الرشيد أن الجمعية تبنت العديد من التوصيات والمقترحات في رؤيتها وطرحتها في العديد من المناسبات، وذلك استشعاراً منها بالأزمة الاقتصادية منذ زمن طويل، موضحاً أن الكويت ومنذ عام 2010 إلى 2015 استطاعت تحقيق فوائض في الميزانية بلغت 28 مليار دينار للاحتياطي العام، ولكن بسبب عدم إدارة الملف المالي بشكل سليم، فقد بلغ إجمالي العجز المتراكم بحسب البيانات الختامية للموازنة العامة منذ 2015 إلى الآن نحو 28 مليار دينار أيضاً. وحول أبرز الحلول لسد العجز في الميزانية، أوضح الرشيد أن الكويت في ورطة اقتصادية، لذلك لا بد من إقرار قانون الدين العام بخطة واضحة وإصلاحية، وتنوع قاعدة الدخل، بحيث يجب أن يكون هناك مصدر للدخل غير النفط، من خلال فرض رسوم وضرائب على الشركات في المقام الأول، وإعادة تسعير أملاك الدولة وفق خدماتها، وتحرير الأراضي لإعطاء فرصة للقطاع الخاص للاستثمار، ووقف الهدر، ووقف المنح الخارجية بدلاً من الدخول في دوامة خطيرة، مؤكداً أن الحديث عن عدم وجود عجز في الميزانية وأن الكويت يجب أن تسحب من صندوق احتياطي الأجيال هو كلام غير مسؤول.



عبدالوهاب الرشيد

وحول رأيه في عدم إصدار قانون الدين العام إلى الآن، أكد رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية أن عدم وجود خطة واضحة من الحكومة في كيفية صرف الدين العام يعد من أبرز الأسباب لتأخيرها.